

إننا ومع علمنا الأكيد بالاحكام الشرعية التي تنظم الحياة ومعرفتنا بالعبادات والتقاليد الاجتماعية المتعارف عليها في المملكة الاردنية الهاشمية والتي توارثها الاردنيون جيلاً بعد جيل والتي كان لها دوراً بارزاً في تعزيز السلوك الاجتماعي والتماسك الاسري وتقوية الاواصر الاجتماعية والتكاتف الوطني بين ابناء الوطن الواحد ومساهمتها كذلك في بناء علاقات اجتماعية واسرية متماسكة ومستقرة ، الا انه قد برزت بعض الظواهر الاجتماعية التي رافقت ممارسة العادات والتقاليد الحميدة في مجتمعنا العزيز بحيث أصبح البعض من الاردنيين يعبر عن هذه العادات والتقاليد الاجتماعية الحميدة بنوع من المفارقة والتباهي والمغالة ، الأمر الذي انعكس سلباً على كافة مناحي الحياة وادى بالنتيجة الى وجود تبعات سلبية على المجتمع من الناحية الاقتصادية والمالية والاجتماعية وهو الامر الذي يستوجب التعاون والتكاتف لتحقيق اهداف النمو الاجتماعي والاقتصادي وبالتالي الوصول الى مجتمع متفاعل ومنتج يمتاز بوعي اجتماعي عال المستوى تتحمل فيه كافة مكوناته مسؤولياتها وادوارها في وأد الظواهر السلبية التي تؤدي بالنتيجة الى تدني مستوى انتاجيتها ومساهمتها في بناء الدولة الاردنية وبالتالي فإن كافة مكونات المجتمع معنية بالعمل وفق منهجية التعاون والبساطة وعدم المغالة والابتعاد عن المفارقة .

وهنا تأتي هذه المبادرة المنبثقة عن الواقع المعيشي للمواطنين لتكون السبيل حيال التخفيف من التبعات المترتبة على هذه الممارسات وبما يتواءم مع المستويات المعيشية والاجتماعية ودون تكليف البعض ما هو فوق طاقاتهم وقدراتهم ، وتكفل بذات الوقت تحقيق اعلى مستوى من التكافل الاجتماعي وازالة الفروقات في بعض الممارسات الاجتماعية ، ونستذكر في هذا المقام جائحة كورونا التي عايشناها جميعاً وما رافقها من حظر للتجمعات بينما كانت المناسبات الاجتماعية تتم في اضياع الحدود .

أولاً :- حفلات الافراح .

يعمد البعض الى اقامة مهرجانات لحفلات الافراح أو التوسع في عدد المدعوين ليشمل المئات لا بل الالاف مما يرتب مبالغ مالية كبيرة جداً تزيد في بعض الحالات عن عشرات الالاف من الدنانير ، وهو ما يكون غالباً سبباً لهدر المال والطعام والوقت واحراج المدعوين ، خاصة وان ذلك اصبح تقليداً يحتذى من قبل الكثيرين ، مما ساهم بشكل مباشر بتعقيد موضوع الزواج وارتفاع نسبة العنوسة .

انطلاقاً من روح المسؤولية المجتمعية والتعاون بين كافة أبناء الوطن سواء القادرين منهم مادياً أو غير القادرين ولتفادي الهدر الحاصل بهذا المجال فقد تم التوافق على ما يلي :-

أ- اقتصار حفلات الزواج على اضيق الحدود وعدم المغالاة نهائياً في اقامة المهرجانات والدعوات الكبيرة وبحيث تقتصر هذه الحفلات على ما يحقق غاية الاعلان عن الزواج واشهاره وبحيث لا يزيد عدد المدعوين عن (200) شخص ، اضافة الى عدم تسيير مواكب الاعراس وتعطيل حركة المرور تنفيذاً لاحكام قانون السير المعمول به

ب- تحديد الجاهات باعداد متواضعة على غرار ما كان معمول به بعرفنا العشائري سابقاً وذلك بأن يقوم مجموعة محدودة من ذوي الخاطب لا تزيد عن (30) شخصاً بالذهاب الى ذوي الفتاة المراد خطبتها وعلى أن يكون باستقبالهم عدد مماثل دون دعوة اصحاب المناصب السياسية سواء العاملين أو المتقاعدين لترؤس هذه الجاهات وبحيث يكون المتحدث من طرف الجاهة من ذوي الخاطب وكذلك الحال للمتحدث باسم ذوي المخطوبة ، مما يسهم في تسهيل اجراءات الزواج وضبط النفقات وتقليل الالتزامات ويحول دون هدر المال والوقت واغلاق الطرقات .

ثانياً :- المهـــــــــور .

- قال تعالى في محكم تنزيله (**وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا**)
سورة النساء الاية (4) .

- ان المهر هو فريضة فرضها الحق جل جلاله وهو حق للمرأة لا يمكن لأحد ان يسلبها اياه ، لكن المغالاة في المهور قد تكون سبباً رئيساً في **العزوف عن الزواج** وبالتالي تفويت فرصة بناء الاسرة ، خاصة مع وجود اعداد كبيرة من الشباب (**ذكوراً واناثاً**) ممن لم يسبق لهم الزواج ، وهو الأمر الذي يوجب على الكافة اتخاذ اجراءات وفق هذه المبادرة بحيث يكون عنوانها التسهيل والتبسيط في تحديد المهور وعدم المغالاة بها خاصة وان الزواج لا يقتصر على المهر وانما يرافقه الكثير الكثير من المتطلبات اللازمة لاتمام الزواج ، مع الاشارة هنا الى ان العديد من الشباب الاردنيين اصبحوا يتزوجون من جنسيات غير اردنية ويعزى السبب الاول وراء ذلك الى موضوع المهور والنفقات المترتبة على الزواج .

تأسيساً على ما تقدم فقد تم التوافق على تخفيض المهور وعدم المغالاة بها ليكون ذلك مدعاة لتحسين الشباب وبناء الأسر .

ثالثاً :- الاتراح .

يمتاز المجتمع الاردني بالتكافل والتضامن وهي ميزة تعتبر فضيلة مقارنة مع باقي المجتمعات ونرى الاردنيين وهم يعبرون عن ذلك في الاتراح ومشاركتهم لبعضهم البعض ، الا انه قد طرأت العديد من المستجدات تتمثل بالتوسع الكبير في اقامة بيوت العزاء وما يرافق ذلك من تبعات مالية كبيرة ويكون سبباً لهدر الوقت لا بل واغلاق الطرقات في الكثير من الاحيان ، خاصة وان الاكثريّة العظمى تعتمد الى فتح بيوت العزاء لمدة ثلاثة ايام متتالية واقامة الولائم خلال ذلك ، وقد تكون هذه البيوت مستأجرة في الغالب .

إن مبدأ التكافل والتعاون والشعور مع الآخر يتوجب ان يكون العنوان في العلاقات البينية وهنا فقد تم التوافق على ان تكون بيوت العزاء لمدة يوم واحد فقط وان يقتصر تقديم الطعام على ذوي المتوفى حصراً تحقيقاً للغايات المرجوة في سبيل خفض النفقات وتفادي التبعات المالية والاجتماعية المترتبة على الوضع القائم حالياً .